

أثر التربية والتعليم على التنمية الاقتصادية

م. د. د. زين العابدين محمد عبد الحسين (*)

م. د. د. فالح حسن علي

الكلمات المفتاحية: التعليم، التنمية الاقتصادية، التنمية البشرية، الانتاج

المستخلص:

هناك علاقة جدلية بين التربية والتنمية الاقتصادية وعلاقة تبادلية وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية، فالتنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا "واسعا" في الانتاج والمنجزات والتفكير في تحسين قوى العمل، وادخالها في دورات تأهيلية ورفع كفاءتها وكذلك ادخالها في ورش تدريبية ورفع كفاءه العمل واكسابها المهارات والقدرات والقدرة على التحمل وقدراته التي يمكن ان تحدث التطور المطلوب، فأية زيادة في الانتاج وزيادة الثروة الوطنية بزيادة الانتاج في الخدمات والسلع وهذا مصدرا "مهما" للتنمية الاقتصادية وزيادة ميزانية هذا العام.

المقدمة:

تكمن اهمية التربية والتعليم بالنسبة للتنمية الاقتصادية بما توفره من موارد بشرية مؤهلة تؤدي بالنهوض الاقتصادي للبلد، فالتعليم يصب في جوانب كثيرة وابرزها الجانب الاقتصادي، اذ ان حلقة الوصل بين التعليم والتنمية الاقتصادية هو التأهيل البشري من قبل التربية والتعليم الذي يؤدي الى تنمية كادر علمي وثقافي وواعي يصب في التنمية الاقتصادية بشكل ايجابي متبوع بخطط واستراتيجيات لتنظيم ذلك، لذا فان ارتفاع نسبة التربية والتعليم في مجمع معين يؤدي ذلك في النهوض الاقتصادي للبلد على مستوى القطاعات الاقتصادية من صناعي وزراعي وتجاري وخدمات، اذ يتداخل التعليم في اغلب مجالات الحياة حتى في مجال الاختراعات والتكنولوجيا الحديثة التي تعتبر مؤشرات ايجابية لاقتصاد البلد.

(*) كلية الآداب - جامعة الإمام جعفر الصادق

اهمية البحث

لم يكن الأهتمام بالتنمية ولید العصر الحديث وانما هناك سعي حثيث منذ القدم الى الحياه الانسانية الکریمة وهدفاً لكل الأنشطة البشرية، وكل المدارس الاقتصادية وجهت عنايتها في البحث والتطوير للتنمية البشرية، بغض النظر عن تباين مرجعياتها وفلسفاتها، وقد أهتم بمفهوم (التنمية البشرية) من بين المفاهيم والفكر التنموي في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الأنمائي وذلك منذ اصدار تقرير التنمية البشرية الأول عام (١٩٩٠)، لقد توسع مفهوم (التنمية) لينتقل من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي الى أن يكون جزءاً من عملية التنمية المستمرة والمستدامة وباتت التنمية البشرية عبارة عن صيرورة تؤدي الى توسيع الخيارات امام الناس.

مشكلة البحث:-

يعد الاقتصاد من العوامل الاساسية في تطور التربية وزيادة فعاليتها ، والتربية والتعليم والتخطيط لهما يؤثر ايجابياً على التنمية الاقتصادية، لان التعليم يؤدي الى تغيرات سريعة في مجالات الحياة والتربية ومخرجاتها تقدم عقول بشرية متعلمة وقدرات عالية يمكن استثمارها في بناء المجتمع وفي كل مجالات التنمية، ان هذا التوسع في الاقبال على التعليم من كل فئات المجتمع يحتاج الى رعاية وتدريب واعداد معلمين كفوئين يحاولون النهوض بالطالب بالعراق واعداده جيداً وتزويده بالمعرفة الحقيقية واستثمار قدراته ومهاراته وتنمية الموارد البشرية لتلائم التغيرات السريعة في الحياة . لذلك تقع المسؤولية على وزارة التربية والتعليم العالي للأهتمام بالانسان وقدراته ومواهبه واعادة تكوين شخصيته حتى يكون منتجاً ومبدعاً وعنصراً أساسياً في التنمية فالمشكلة اذن كيف نهتم بالتربية والتعليم ونستوعب هذا التوسع الكبير الذي يحتاج الى موارد مادية وبشرية واستثمارها لتحسين العملية التعليمية والتربوية التي من نتائجها احداث التنمية الاقتصادية.

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى:

اولاً: التعرف على اهمية التربية والتعليم في صناعة الانسان.

ثانياً: اثر التربية والتعليم على التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج كماً ونوعاً.

ثالثاً: دور التربية في اعداد رأس المال البشري واستثماره في التنمية الاقتصادية.



المبحث الاول: الاطار المفاهيمي والنظري

المطلب الاول: التنمية الاقتصادية: اطار نظري مفاهيمي

اولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

إن مصطلح التنمية هو مفهوم واسع وشامل، لذا اختلف الاقتصاديون والكتاب في تعريفها بمفهومها العام، ويمكن إعطاء تعريف للتنمية بمفهومها الشامل على أنها، ذلك التطور أو التغير البنائي للمجتمع بجميع أبعاده سواء كانت (اقتصاديته، إدارية، سياسية، اجتماعية، تنظيمية، ثقافية، فكرية.. الخ) من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع (القريشي، بلا سنة، ص ١٢٢-١٢٣).

تأتي التنمية الاقتصادية والتي هي محور دراستنا كجزء من التنمية الشاملة، وهناك تعريفات متعددة للتنمية الاقتصادية منها ما يلي:

١. هي عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية معينة (ثلاثة عقود مثلاً)، على ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة الفقر في المجتمع (كريم-عبد الخالق، ٢٠٠٧، ص ١٩-٢٠).

٢. العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف الى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي (القريشي، مصدر سابق، ص ١٢٢).

تشير التنمية الاقتصادية إلى ضرورة إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني، كنسبة الادخار والاستثمار ونسب القطاعات الأخرى إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذا التغير يختلف من مجتمع لأخر بحسب حجم ونوعية الموارد الاقتصادية ومدى توافرها في المجتمع (القريشي، مصدر سابق، ص ١٢٣)، بالإضافة إلى طبيعة المرحلة التي يمر بها هذا المجتمع، فضلاً عن أنها عملية تفاعلية مستمرة قائمة بذاتها ومتكاملة، بحيث أن كل تغير يطرأ على إحدى النشاطات الاقتصادية للاقتصاد القومي يعد تغيراً شاملاً يضم النشاطات الأخرى للاقتصاد القومي، لذا فإن التنمية الاقتصادية يمكن أن تفهم من خلال هذه العلاقات المتداخلة بأنها، عملية تتضمن تغييرات عميقة تعمل على زيادة الدخل الحقيقي بشكل مستمر ولفترة زمنية طويلة (الشمري- الفتلي، ٢٠١١، ص ٧٧-٧٨).

ثانياً: نظريات التنمية الاقتصادية

١- نظرية مراحل النمو (نموذج روستو)

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي روستو (Walt W. Rostow)، التي تقوم على أساس وجود مراحل نمو معينة يجب أن تمر بها الدول للانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم الاقتصادي، ويعتقد روستو، أنه من حيث البعد الاقتصادي يمكن تصنيف كل المجتمعات على أساس انتمائها لتلك المراحل (كريم-عبد الخالق، مصدر سابق، ص ٨١). ويقسم روستو هذه المراحل إلى خمسة أقسام، وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المراحل الخمسة (الشاذلي-الشيخ، بلا سنة، ص ٣٣-٣٦):

أ. مرحلة المجتمع التقليدي: وهو المجتمع الذي يحده اطار محدود من الانتاج، حيث يرتكز فيه الانتاج على تكنولوجيا بدائية تستخدم وسائل انتاج تقليدية، اي ان هنالك حدود لما يمكن ان يبلغه متوسط انتاج الفرد فيه، لذا تتميز هذه المرحلة بسيادة الانتاج الاولي (الانتاج الزراعي، استخراج المواد الاولية) مع ما يترتب على ذلك من تركيب اجتماعي يعتمد على الطبقة الاقطاعية، ويضيف روستو، انه في هذا المجتمع تلعب العلاقات الاسرية والعصبية دورا هاما في تنظيمه.

ب. مرحلة ما قبل الانطلاق: أن هذه المرحلة، هي فترة انتقالية تسبق فترة الإقلاع، اذ تتميز بوجود ظروف اقتصادية واجتماعية تهيء لانتقال المجتمع نحو الانطلاق، حيث يتاح للبعض فرص افضل للتعليم ويتجه المجتمع الى استغلال ثمار العلم الحديث، وتظهر في هذه المرحلة فئة جديدة هي فئة المنظمين التي تعمل على تعبئة الموارد الطبيعية والمادية، كما تظهر المؤسسات المالية والمصرفية.

ج. مرحلة الانطلاق: تمثل هذه المرحلة الخط الفاصل في حياة المجتمع، حيث يكون النمو هنا شرطاً عادياً، اذ تتلاشى العوامل المعاكسة للنمو المضطرب والمستمر، ويبدأ الاقتصاد والمجتمع في سلسلة عمليات متتابعة من النمو المتلاحق، فيبدأ متوسط الناتج بالارتفاع مقرونا بتغيرات جذرية في فنون الانتاج، وتتميز بسيطرة فكرة التغير الدائم وتغلغل التكنولوجيا الحديثة في القطاعين الزراعي والصناعي، وظهور قوى سياسية تعمل على تجديد الاقتصاد القومي، وحدوث نمو سريع في الصناعات وتوسع المدن والمشروعات الصناعية، وارتفاع دخول المنظمين واصحاب رؤوس الاموال.



د. مرحلة النضوج: في هذه المرحلة يتجه الاقتصاد القومي الى نشر فنون الانتاج الحديثة لمختلف فروع النشاط الاقتصادي، ويزداد معدل الاستثمار الى حوالي ٢٠% من الدخل القومي مما يحقق ناتجا يفوق بكثير زيادة السكان، ويتغير الاقتصاد تبعا للتغير المضطرب في فنون الانتاج وتطور الصناعات الحديثة، ويتضائل استيراد السلع الصناعية وتظهر الحاجة الى تصدير فائض منتجاتها تبعا لنمو الجهاز الانتاجي.

هـ. مرحلة الاستهلاك الوفير: في هذه المرحلة تتحول قطاعات رئيسية في الاقتصاد الى انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بكميات كبيرة وعلى مستوى متطور، اذ تتميز هذه المرحلة بارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد بشكل اكبر من حاجاته الاساسية، وتزداد في هذه المرحلة الاعمال التي تتطلب مهارات وكفاءة علمية، كما يستمتع الافراد في هذه المرحلة بشبكة رفيعة من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والدينية والسياسية لما يعرف عند روستو وغيره من الاقتصاديين بدولة الرفاهية.

٢- نظرية الدفعة القوية

ترجع هذه النظرية الى (Rosentein Rodan) الذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة وفي مقدمتها ضيق حجم السوق، لذا فان التقدم خطوة خطوة في نظر (Rodan) لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود، وكسر حلقة الفقر المفرغة التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل يتطلب الامر حدا ادنى من الجهد الانمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود الى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حدا ادنى من الاستثمار التي يسميها (Rodan) بالدفعة القوية، والتي تقدر بنحو 13.2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمسة الاولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا، وينطلق (Rodan) في تبريره للدفعة القوية من فرضية اساسية مفادها، ان التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة ومجال الاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا او كليا في القطاع الزراعي على ان تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق وجسور ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب القوى العاملة، وهذه مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزأة من شأنها ان تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات انتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية للقيام بمشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفر هذه الخدمات، فضلا عن انه يتعين ايضا توجيه حجم ضخم من الاستثمارات في انشاء جهة عريضة من صناعات متكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الافقي والرأسي، الامر الذي يساعد على

تخفيض تكاليف الانتاج، ويقترح (Rodan) ان تتركز الاستثمارات في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بحيث تدعم بعضها البعض ويكسبها الجدوى الاقتصادية لاقامتها في آن واحد مع مراعات التوازن بين مشروعات البنى التحتية والصناعات الاستهلاكية الى جانب ضرورة الاستفادة من جذب رؤوس الاوال الاجنبية واستيراد السلع الانتاجية(القريشي، مصدر سابق، ص ص ٨٨-٨٩).

المطلب الثاني: مفهوم التربية والتعليم

يعد التعليم عامل مساعد للفرد في مواجهة المتغيرات الحضارية والاجتماعية والتقنية سواء كان ذلك في مجال العمل ام المجتمع، تحقيقاً للتكامل والترابط بين الانسان والبيئة التي يعيش فيها وصولاً الى النهوض بها من خلال حشد الطاقات البشرية وانمائها، مع حشد الطاقات البيئية والاستفادة منها طبقاً لخطط واجراءات تنظيمية تقوم بدور الوسيط بين هذه الطاقات كمدخلات وبين المخرجات المستهدفة كنتائج متوخاة، ويأخذ التعليم عند بعض المفكرين معنى التدريب من اجل التغيير وتعزيز التعليم الذاتي على مستوى الفرد والجماعة بشكل غير مستمر، الا انه مجدداً نظراً لحاجة تطراً سواء هذه الحاجة متمثلة في ظروف البيئة والمجتمع ام مستجدات الحضارة، لا سيما التقنيات التي يتوصل اليها العقل البشري من حين لآخر، مما يستدعي استمرار التدريب والتعاش معهما، كي لا تستبد الحاجة في المجتمع، ولكي يتمكن من مواكبة العصر، وقد اشارت منظمة اليونسكو في برنامج وميزانية (٢٠٠٦-٢٠٠٧) بأن التعليم (هو عملية تعلم تبدأ منذ الولادة لتأخذ مكانها في العائلة والمجتمع والمدرسة، انه الاذاة الاولى لتحول المجتمع وتقوية قدرات الناس لتحويل رؤاهم للمجتمع الى الحقيقة، فالتعليم يبني القدرات للتفكير بمستقبل مشرق تضمن نوعية التعليم ومحتويات وطرق مخرجات التعليم فضلاً عن القيم مثل السلام وحقوق الانسان والمواطنة والديمقراطية والتسامح وقيم التواصل الحضاري)، وقد بين تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٦٠، بان فوائد التعليم الاوسع نطاقاً تتضح من المقارنات بين البلدان، ففي عام ١٩٦٠ كان دخل الفرد في باكستان وكوريا الجنوبية متماثلاً، في حين كانت نسبة القيد في المدارس الابتدائية مختلفة، اذ كانت تبلغ ٣٠% في باكستان في حين تبلغ نسبتها ٩٤% في كوريا الجنوبية، وقد اعزى هذا التقرير بان ذلك كان من الاسباب الرئيسية في جعل نصيب الفرد من الناتج المحلي في كوريا الجنوبية يرتفع على مدى الاعوام الخمس والعشرين المتضية ليصل الى ثلاثة امثال نصيب الفرد في باكستان، ومن جانب اخر فقد اوضح



التقرير بان فوائد التعليم تتباين من حيث الانتاجية وفقاً للتكنولوجيا المتاحة (فرج، ٢٠١٧، ص٩٠).

المبحث الثاني: واقع التربية والتعليم وعلاقتها بالتنمية

المطلب الاول: العائد الاقتصادي من التربية والتعليم

عبر أحد حكماء منذ (٢٥) قرناً عن أهمية استثمار البشر من خلال التعليم حيث أوضح أن الحبوب التي يزرعها انسان مرة يحصدها مرة الشجرة التي يغرسها ربما يقطعها عشر مرات أما اذا علمنا الشعب فنحصد مائة مرة ، وقال كذلك ((اذا اعطيت المرء سمكة تغذى بها مرة واحدة، واذا علمته الصيد تغذى طوال حياته (صوب، ١٩٧٢، ص١٦٩ - ١٧٠)، وقد ثبت ذلك ان للتعليم عوائد (Returns) قوة على الفرد والمجتمع من خلال كتابات الاقتصاديين والتربويين وبسبب شحة الموارد في البلدان النامية المادية منها والبشرية وقلّة امكاناتها، فهي تواجه مشكلات خطيرة وصعوبات عديدة . وكذلك المجتمعات المتقدمة تواجه تحدي يمثل في كيفية استخدام مواردها بشكل افضل لتحقيق اكبر عائد، ومن الطبيعي يتم حساب العائد من الاستثمارات الموظفة في أي مشروع اقتصادي وبما أن التعليم نشاط إنتاجي، أن الاتفاق عليه استثماراً له عائد وقد جرت محاولات عديدة لحساب عائد التعليم لكن الصعوبة فيها هي تحويل هذا العائد إلى تقديرات نقدية، ويرى (دينسون E.Dension) ان العائد هو مقدار الزيادة في الدخل القومي التي ترتبط بالتعليم الإضافي الذي يحصل عليه أفراد الطاقة العاملة، اما (وايزورد wisbord) فينظر للموضوع بشكل اشمل من حيث الاستمتاع بوسائل الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة الى جانب الإنتاج والدخل، ويمكن تلخيص كتابات الاقتصاديين ونظرتهم لعوائد التعليم كما يلي (قضيبي البان، 1996، ص 179-187):-

١. الإنسان المتعلم أكثر ايجابية من غير المتعلم وتزداد إنتاجيته كلما ارتفع مستوى تعليمه وان التعليم سلعة رأس مال (capital Good) ورأس مال غير مادي وهو أكثر أهمية من رأس المال المادي.

٢. للتعليم أقتصاديات خارجية (External Economics) فالإنسان المتعلم ينشر المعرفة في محيطه وعلى زملائه ويساهم برفع مستوى وعيهم.

٣. يعد التعليم سلعة استهلاكية معمرة ويجعل الوالدين سعداء بتفوق أبنائهم.

٤. التعليم سلعة اجتماعية (social Good) حيث يساهم في تغيير أنماط الحياة والاستهلاك ويساهم في منع الجريمة.

٥. التعليم سلعة سياسية حيث يعمق الانتماء الوطني ويساهم في البناء الديمقراطي للإنسان أن العائد هو مقدار دخل الفرد الذي يعطيه الاستثمار طوال حياته الإنتاجية والاستثمار هو استخدام الموارد المالية من أجل الحصول على دخل أعلى في المستقبل والجزء الذي يضي به من أجل استخدام هذه الموارد يمثل التكلفة وتشمل عوائد التعليم.

أولاً العوائد الفردية: يقاس المردود بالدخل الإضافي الذي يتوقع الطالب الحصول عليه خلال حياته مقارنة بالدخل الذي يمكن الحصول عليه بدون المستوى التعليمي الذي وصل إليه وعند حساب العوائد الفردية لا بد من المقارنة بين التكاليف العوائد بالنسبة للأفراد.

ثانياً العوائد الاجتماعية: وهي تعبر عن الفروق الإيجابية بين التكاليف التي تتكبدها الدولة، والعوائد الأخرى التي تحصل عليها. وبصورة عامة يهدف حساب العائد الاجتماعي إلى قياس العائد الصافي الذي يعود على المجتمع ككل نتيجة الاستثمار في التعليم.

المطلب الثاني: دور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية

ظل رجال الاقتصاد زمناً "طويلاً يفضلون التعليم كعامل أساسي في التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي ولعل ذلك كان راجعاً إلى صعوبة قياس العائد الاقتصادي من العملية التعليمية بنفس الدقة التي يقاس فيها العائد في المشاريع التجارية أو الصناعية إلا أن هذا الموضوع يحتل مكاناً له شأن في الدراسات الاقتصادية وازدادت العناية به نتيجة الاهتمام بالتخطيط من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية (عبده، ١٩٨٧، ص ١٨).

وأجريت العديد من الدراسات بهدف تعزيز دور التربية في النمو الاقتصادي، حيث قام (دينسون Denison) بتحليل أثر التوسع التعليمي على النمو واستخدام إحصائيات الولايات المتحدة الأمريكية. فالزيادة في المستوى التعليمي ستؤدي إلى زيادة إمكانية الفرد ورفع مساهمته في الإنتاج، ثم إلى زيادة دخله وأرباحه واستند في تحليله إلى افتراض أساسي هو أن ٦٠٪ من فروق الدخل بين أفراد المجتمع، تعود إلى الفروق في مستواهم التعليمي (نجار، ١٩٨٨، ص ١٣١). وفي دراسة سليمان الخرابشة (١٩٩٦) خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٩٤) والتي خلصت إلى أن الزيادة في الإنفاق على التعليم له آثار إيجابية قوية على الدخل القومي في الأردن حيث أن



زيادة الانفاق على التعليم بمقدار ١٠٪ تؤدي الى زيادة الدخل القومي بمقدار ٢٨،٩٪ وان زيادة الانفاق على التعليم بنسبة ١٪ يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٤٪ وان زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة ١٪ يزيد دخل الفرد بمقدار ١،٣٢٪، ومع زيادة الاهتمام بالعلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية، وفي خضم التغييرات المتعدية تغيرت النظرة إلى مفهوم التربية فأصبحت تعني بالتربية، فأصبحت تعني بالتنمية الاقتصادية ودخل ال التربوي كثير من المفاهيم الاقتصادية مثل (الناتج، الكفاية، الإهدار، الفائدة، الاستثمار البشري)، حيث زاد اهتمام الاقتصاديين بالتعليم أيضا حتى أصبح باباً أو فرعاً خاصاً سمي اقتصاديات التعليم (ابو كليله، ٢٠٠١، ص ٢٠٣-٢٠٤).

تمثل التنمية بمعنى ((التفتح الكامل لامكانات البشر في العالم أجمع))، الهدف النهائي للتربية والثقافة على السواء، وفي منطقة آسيا تفهم التربية على انها قوة حيوية للتنمية وتفهم الثقافة على انها في الوقت ذاته وسيلة هامة لضمان التنمية وعنصر من عناصرها الاساسية وعلى غرار مناطق اخرى ترى اسيا في التنمية بوضوح متزايد عملية دينامية متشعبة تشمل الابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والانسانية والايكولوجية والثقافية، وتتسم التنمية الاقتصادية باهمية كبرى بالنسبة للتربية والثقافة بالنظر الى انها الاساس المادي لجميع الانشطة المتعلقة بالبيئة الفوقية التي يسعى الانسان بفضله الى ضمان بقائه وازدهاره . ولا بد من التشديد على الاهمية الحاسمة لتحديث الاقتصاد الوطني بالنسبة للتربية والثقافة ولاسيما في البلدان النامية. فان التقدم الاقتصادي والتقني يفقد معناه الحقيقي. ان لم تشكل الابعاد الانسانية والثقافية العناصر والاهداف المركزية للجهود المبذولة في سبيل التنمية. (اليونسكو، ١٩٩٦، ص ٢٢٢).

وقد ناقش الاقتصادي (آدم سميث) التعليم في مواضع متعددة من كتاباته عن ثروة الامم (wealth of nations) والتي ترجع بداياتها الى عام ١٧٧٦ عندما حلل وتحرى طبيعة ثروة الامم واسبابها، وتوصل الى ان الانساني في (Human Effort) يمثل قلب كل الثروات وجوهرها، وقد اعتبر ((سميث)) بوضوح التعليم والتدريب من صور تراكم راس المال البشري، وان الاستثمار المفيد لكل من الافراد المتعلمين وللمجتمع، وقد لاحظ ان نفقات التعليم تعد واحدة من اهم العوامل التي تساهم في احداث تباينات الدخل، وقد عزا ((آدم سميث)) تفوق التصنيع في اسكتلندا الى النظام التعليمي الاسكتلندي وقد ادرك ((سميث)) علاقات ارتباطية كثيرة بين

طبيعة النظام التعليمي في اسكتلندا وبين مظاهر التقدم في التصنيع هناك (عابدين، ٢٠٠٤، ص٩٣).

المطلب الثالث: العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم المتقدم

لم تكن العلاقة بين التربية والتعليم والاقتصاد وليدة حاجات اقتصادية طارئة بل انها علاقة قوية جدا وتلازمها تلازم دائم ومستمر، تلازم وسائل العيش ولقمة العيش، كما ان هناك علاقة وثيقة بين نوعية التربية وانظمتها التربوية من جهة، وبين المستوى الثقافي والاجتماعي ومستوى التطور الاقتصادي من جهة اخرى، لذا بينت بعض الدراسات ان التعليم من خلال عملياته في أعداد ايدي عاملة ماهرة لدعم خطط التنمية الاقتصادية وتعزيز التطور الاقتصادي تقوم بوظيفة اجتماعية تتعزز من خلالها التنمية الاجتماعية المناسبة . وتقوم التربية من خلال عملية إعداد ايدي عاملة لقوى الانتاج بتزويد الأفراد والجماعات بالقيم والمبادئ والاتجاهات الاجتماعية لضمان نجاح عملية النمو الاقتصادي أولاً وضمان قدرة هذه الايدي العاملة على التكيف الاجتماعي في البيئة الاجتماعية الجديدة التي أحدثتها التنمية الاقتصادية ثانياً . ثم ضمان علاقة متزامنة مترابطة بين التربية والاقتصاد والثقافة والمجتمع ثالثاً، اذ ان هناك شبكة مترابطة من العلاقات التربوية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وان وظيفة التربية في هذه الشبكة من العلاقات هي تعزيز نمو جميع هذه الميادين وأحكام الترابط بينها، إن هذا يقودنا الى تحديد معالم وظيفيتين أساسيتين للتربية هما الوظيفة الاقتصادية للتربية وتعني بها الاعداد المهني الفني بان تزويد القوى العاملة بوسائل للعمل والعيش والوظيفة الاجتماعية والثقافية للتربية في تزويد القوى العاملة بالقيم والمبادئ والاتجاهات ونماذج التفكير وانماط السلوك اللازمة للتعامل والعيش في البيئة الاجتماعية (الخرجي، ٢٠٠٠، ص ص ٢٧٣-٢٧٤).

المطلب الرابع: العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية في الدول النامية

تشير الدراسات الى ان واقع هياكل التربية ومحتويات مناهجها واساليب التعليم فيها لاتؤهلها لاسناد وتعزيز عمليات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية الدول النامية، وتشير بعضها الى عدم الترابط بين مناهج التعليم المهني وخصائص ومواصفات العمل في المبادئ الاقتصادية المتنوعة ويشير البعض الآخر الى نقص في عدد المدرسين المهندسين، وبرزت دراسات أخرى عناصر تتعلق بالنيابة المدرسية والتسهيلات المدرسية ومراكز التوجيه الارشاد وصعوبة



التحويل ان جميع هذه الدراسات توصلت الى إن إعداد الأيدي العاملة في المعاهد الفنية والمهنية اعدادا فقيرا وقاصرا سواء في تزويدهم بالمهارات التي تكفل لهم ايجاد عمل أو تكفل لهم القدرة على انجاز العمل، وكشفت دراسات أخرى في دول (نامية) صعوبات تربوية جديدة ترتبط بمفاهيم واتجاهات سلبية نحو العمل اليدوي والتعليم المهني سائدة في ثقافة المجتمع وحضارته، اذ ان هناك اتجاهات ونزعات سلبية نحو العمل المهني والتعليم المهني تمثل مشكلة كبيرة وعقبة صعبة في عملية ربط التربية بالاقتصاد، مما أدت بدورها إلى تعطيل مساهمات التربية في تسريع عمليات النمو الاقتصادي وتطور المجتمع وأوضح الدراسات إن هذا الاتجاه السلبي قد خلق حالة من الاشمئزاز وعدم الرضا وعزوف الطلبة عن الانتماء إلى هذا النوع من الدراسة من جهة والى نظرة واطئة إلى العاملين في هذا القطاع من جهة أخرى (الخرجي ، مصدر سابق ، ص٢٧٦).

نستنتج من اعلاه، ان هناك ظاهرة سلبية نحو العمل اليدوي والتعليم المهني في الدول العربية والدول النامية وهذه النظرة السلبية هي جزء من نظرة اجتماعية سلبية غير مرئية في مجتمعات تتمسك ببنائها القيمي والسلوكي وتقاليدها القبلية ومقاومتها للقيم المتحضرة والمعايير الجديدة التي فرضتها حركة التغيير المرتبطة بحركة الواقع الاقتصادي، ولكن ما زالت المفاهيم الاجتماعية الموروثة تتحكم بالعلاقات الاجتماعية في اواسط المجتمع رغم التغيرات الكبيرة في حركة المجتمعات وتيار العولمة الجارف والتحولات الاقتصادية وطبيعة أنشطتها التي ما زالت بعيدة عن التفاعلات الجارية في التنظيم الاجتماعي.

المبحث الثالث: الجانب القياسي للعلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية في العراق

المطلب الاول: واقع التعليم والتنمية الاقتصادية في العراق

يعد التعليم متطلباً رئيسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، اذ ان هنالك ارتباط مباشر بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، ويتمحور التعليم حول ثلاثة اهداف وهي، (اعادة توجيه التعليم نحو التنمية الاقتصادية، وزيادة فرص التدريب، وزيادة التوعية العامة)، وقد حققت الكثير من الدول في العالم نجاحاً ملموساً في التعليم (الجوارين، ٢٠١٥، ص ص٦٧-٦٨)، اذ كان نظام التعليم في العراق من افضل الانظمة في الشرق الاوسط حتى عام ١٩٨٠ الا انه تردى بعد الدخول في حرب ايران بسبب عسكرة الاقتصاد وضآلة التمويل لقطاع التعليم وهجرة الكثير من الادمغة العراقية آنذاك (العقابي، ٢٠٠٣، ص١٧٧)، وازداد هذا التردى والتخلف في التعليم بعد عام ٢٠٠٣، اذ ان اكثر من (800) الف طفل تركو

الدراسة عام ٢٠٠٧ مقارنة ب(600) طفل في عام ٢٠٠٤ (ابراهيم، ٢٠١٤، ص١٨١)، وبعد انخفاض اسعار النفط الخام عام ٢٠١٤ ازداد تردي مستوى التعليم في العراق وذلك بسبب انخفاض تمويل هذا القطاع لانخفاض النفقات العامة وبالتالي انخفاض تخصيصات وزارتي التربية والتعليم بشكل كبير من الموازنة العامة، فالانفاق على التعليم يعد استثماراً بشرياً يساهم في تحقيق النمو والتطور في اي بلد، اذ يساهم الفرد المتعلم في زيادة الانتاج وتحقيق اعلى انتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة انتاجية في التعليم، وعند تحقيق فرص العمل المناسبة لهذه القاعدة فانها ستساهم في زيادة الناتج القومي (عبد القادر واخرون، ٢٠١٥، ص٣٢٣)، وعليه قدرت التخصيصات لوزارتي التربية والتعليم عام ٢٠١٣ (12782897000) دينار، بنسبة من النفقات العامة بلغت (9.23%) (الوقائع العراقية، ٢٠١٣، ص٣٠)، في حين انخفضت هذه التخصيصات عام ٢٠١٥ الى (١٠١٣٠٤٥٤٤١٨) دينار، بنسبة من اجمالي النفقات العامة بلغت (8.48%)، (الوقائع العراقية، ٢٠١٥، ص٣٤-٣٥)، اي مقدار الانخفاض بلغ (2652442582) دينار، ومن جانب اخر فان مقدار صرف تخصيصات الموازنة العامة لقطاع التعليم ولكل القطاعات كذلك لا يساوي الصرف الفعلي على التعليم، ففي عام ٢٠١٣ لقطاع التعليم كما ذكرنا سابقاً (12782897000) دينار، في حين ان الصرف الفعلي هو (10614927000) دينار (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٣، ص٧٠)، اي ان نسبة الصرف الفعلي من اجمالي المخصص لقطاع التعليم بلغ (83.04%)، وهذا يرجع الى حالات الفساد في قطاع التعليم التي تذهب دون جدوى والى استرجاع قسم من هذه التخصيصات لخزينة الدولة رغم حاجة القطاع لها الا انه لا توجد آليات وقنوات لصرفها فتسترجع، وهناك اسباب اخرى لتراجع مستوى التعليم بعد انخفاض اسعار النفط وهي استقطاع رواتب المعلمين والمدرسين واساتذة الجامعات حوالي نسبة (16%) من رواتبهم، مما شكل هذا الى البعض منهم الى انخفاض الحافز لديهم للتدريس، اذ ان انخفاض رواتبهم دفعهم الى تقليل اهتمامهم بالتدريس لارتفاع الحاجه المادية لهم مما انعكس ذلك بشكل سلبي على مستوى التلاميذ في المدارس والجامعات ، ومن الاسباب الاخرى كذلك، ايقاف البعثات الدراسية خلال عام ٢٠١٥، اذ اعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية عن التريث بارسال البعثات الدراسية خارج العراق عام ٢٠١٥ لحين توافر التخصيصات المالية الكافية ، حيث ان النظام التعليمي في العراق بحاجة الى زمالات دراسية وبعثات من اجل الوصول الى مصاف الدول المتقدمة (مؤيد، ٢٠١٦، جريدة المدى).



المطلب الثاني: النموذج القياسي للدراسة

أولاً: تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج

لغرض بناء نموذج قياسي يوضح تأثير التعليم في التنمية الاقتصادية، فقد تم تحديد ووصف المتغيرات في هذا النموذج من خلال الآتي:

١- المتغيرات المستقلة:

- نفقات التعليم: وهو المتغير المستقل الرئيسي في النموذج، وقد استخدم الباحثين بيانات نفقات التربية والتعليم الصادرة من النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٨) في نموذجين التجارة والزراعة، في حين تم استخدام في نموذج الصناعة بيانات نفقات التعليم فقط، وذلك للحصول على افضل تقدير للنموذج، وترتبط هذه النفقات بعلاقة طردية (موجبة) مع التنمية الاقتصادية.

- عدد السكان: يعد متغير السكان ذو اثر كبير على التنمية الاقتصادية من حيث ارتفاع عدد السكان او انخفاضه، ويقاس هذا المتغير بوحدة (مليون نسمة)، وقد استخدم الباحثين بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد التابع لصندوق النقد العربي للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩).

٢- المتغير التابع:

تم التعبير عن متغير التنمية الاقتصادية بمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (قيم) بالدولار، واستخدم الباحثين بيانات قيم بعض القطاعات الاقتصادية للاقتصاد العراقي من التقرير الاقتصادي العربي الموحد التابع لصندوق النقد العربي للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩)، وقد اخذ الباحثين القطاعات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد، وهي كالاتي:

- قيمة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي (GDP): وهنا يفترض الباحث، بارتفاع قيمة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي في حالة ارتفاع نفقات التعليم والعكس صحيح.

- قيمة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي (GDP): وهنا يفترض الباحث، بارتفاع قيمة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في حالة ارتفاع نفقات التعليم والعكس صحيح.

- قيمة مساهمة التجارة في الناتج المحلي الاجمالي (GDP): وهنا يفترض الباحث، بارتفاع قيمة مساهمة التجارة في الناتج المحلي الاجمالي في حالة ارتفاع نفقات التعليم والعكس صحيح.

٣- المتغير العشوائي (U): يمثل المتغير العشوائي، المتغيرات النوعية التي يتعذر قياسها، كالعادات والتقاليد والاذواق الاجتماعية وطبيعة سلوك وتصرف المستثمرين وغيرها. ثانياً: تحديد وتوصيف النموذج القياسي المعتمد

لقد تم اعتماد صيغة الانحدار الخطي المتعدد في تحليل البيانات المعتمدة وتقدير النموذج القياسي، لذا تكون العلاقة بين نفقات التعليم والتنمية الاقتصادية وفق معادلة الانحدار التالية:

$$Y_i = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + U_i$$

وبتعويض متغيرات النموذج القياسي في المعادلة اعلاه يصبح شكل معادلة الانحدار كالتالي:

$$GDP = B_0 + B_1 EDU_{ex} + B_2 P_0 + U_i$$

حيث ان:

GDP: تمثل مساهمة الصناعة والزراعة والتجارة في الناتج المحلي الاجمالي

EDU_{ex}: تمثل متغير نفقات التعليم

P₀: تمثل متغير عدد السكان

U_i: تمثل المتغير العشوائي

لقد تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في قياس وتحليل اثر نفقات التعليم في التنمية الاقتصادية، وان التقديرات عند مستوى (5%)، وقد تم استخدام اختبار t للتحقق من معنوية المعلمات، فمن خلال المقارنة بين t المحسوبة مع t الجدولية عند درجة حرية (N-K) وعند مستوى معنوية (5%) يتم التحقق من تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وقد تم الاستعانة بمعامل التحديد R² ومعامل التحديد المصحح او المعدل R² لتوضيح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع، فضلا عن ذلك فقد تم الاستعانة باختبار داربن - واتسون (Durbin - Watson Test) لتوضيح ما اذا



كان هنالك مشكلة ارتباط ذاتي، واختبار F لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل، اي اختبار معنوية النموذج القياسي، حيث يتم التعرف على صحة الصيغة المفترضة في مرحلة التوصيف، اي اختبار مدى جودة توفيق خط الانحدار.

ثالثاً: نتائج التقدير لدوال النموذج

١/ نتائج التقدير للقطاع الصناعي كقيمة من ال GDP

تكون نتائج التقدير بالنسبة للنتائج الصناعي هي كالآتي:

$$GDP_{Industry} = 41872.19 + 47.29558 EDU_{ex} + -1.256134 P_0$$

$$t = \quad \quad \quad 2.682332 \quad \quad \quad -0.527230$$

$$R = 0.49 \quad \quad \quad \overline{R^2} = 0.38 \quad \quad \quad F = 4.396 \quad \quad \quad D.W = 1.286$$

تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير القطاع الصناعي كقيمة من ال GDP كمتغير تابع وال(EDU_{ex}) وال(P₀) كمتغيرات مستقلة، وقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار ان ال EDU_{ex} يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (47.29558)، ويلاحظ ان قيمة t المحتسبة مرتفعة والبالغة (2.682332) وهي اكبر من t الجدولية والبالغة (1.782) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على ان ال EDU_{ex} له تأثير ايجابي ومعنوي على ال GDP_{Industry}، وان ارتفاع ال EDU_{ex} بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع قيمة القطاع الصناعي من ال GDP بمقدار (47.29558) والعكس صحيح.

اما بالنسبة الى المتغير المستقل الثاني (P₀)، فقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار ان ال P₀ يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير السالب الذي بلغ (-1.256134)، ويلاحظ ان قيمة t المحتسبة منخفضة والبالغة (-0.527230) وهي اقل من t الجدولية والبالغة (1.782) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على ان ال P₀ له تأثير سلبي وغير معنوي على ال GDP_{Industry}، وان ارتفاع ال P₀ بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض نسب القطاع الصناعي من ال GDP بمقدار (-1.256134) والعكس صحيح.

وقد بلغت قيمة معامل التحديد R² (0.49)، اي بنسبة (49%)، في حين بلغت قيمة معامل التحديد المصحح او المعدل R² (0.38)، اي بنسبة (38%)، وهي تشير الى ان نسبة (38%)

من التقلبات التي تنتاب قيمة القطاع الصناعي من ال GDP تعزى الى تقلبات ال EDU_{ex} وال (P_0) ، وان ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (62%) التي تنتاب قيمة القطاع الصناعي من ال GDP تعزى الى عوامل اخرى لم يحددها النموذج، وبلغت قيمة F المحسوبة (4.396158) وهي اكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (3.89) عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير الى ان قيمة F المحتسبة معنوية، اما D.W، فقد بلغت قيمته المحتسبة (1.286) وهي اكبر من dl الجدولية والبالغة (0.812)، واصغر من du والبالغة (1.579) مما يدل على ان قيمة الاختبار قد وقعت في منطقة القرار غير الحاسم، اي عدم التأكد من وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

ب. نتائج التقدير للقطاع التجاري كقيمة من ال GDP_{Trade}

تكون نتائج التقدير بالنسبة للناج التجاري هي كالآتي:

$$GDP_{Trade} = -28390.67 + 0.696380 EDU_{ex} + 1.087918 P_0$$

$$t = \quad \quad \quad 3.680868 \quad \quad \quad 8.171536$$

$$R = 0.90 \quad \quad \quad \overline{R^2} = 0.88 \quad \quad \quad F = 45.43 \quad \quad \quad D.W = 2.547$$

تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير القطاع التجاري كقيمة من ال GDP كمتغير تابع وال (EDU_{ex}) وال (P_0) كمتغيرات مستقلة، وقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار ان ال EDU_{ex} يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.696380)، ويلاحظ ان قيمة t المحتسبة مرتفعة والبالغة (3.680868) وهي اكبر من t الجدولية والبالغة (1.782) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على ان ال EDU_{ex} له تأثير ايجابي ومعنوي على ال GDP_{Trade} ، وان ارتفاع ال EDU_{ex} بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع قيمة القطاع الصناعي من ال GDP بمقدار (0.696380) والعكس صحيح.

اما بالنسبة الى المتغير المستقل الثاني (P_0) ، فقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار ان ال P_0 يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (1.087918)، ويلاحظ ان قيمة t المحتسبة مرتفعة والبالغة (8.171536) وهي اكبر من t الجدولية والبالغة (1.782) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل



على ان ال P_0 له تأثير ايجابي معنوي على ال GDP_{Trade} ، وان ارتفاع ال P_0 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع نسب القطاع التجاري من ال GDP بمقدار (1.087918) والعكس صحيح.

وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.90)، اي بنسبة (90%)، في حين بلغت قيمة معامل التحديد المصحح او المعدل R^2 (0.88)، اي بنسبة (88%)، وهي تشير الى ان نسبة (88%) من التقلبات التي تنتاب قيمة القطاع التجاري من ال GDP تعزى الى تقلبات ال EDU_{ex} وال (P_0) ، وان ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (12%) التي تنتاب قيمة القطاع التجاري من ال GDP تعزى الى عوامل اخرى لم يحددها النموذج، وبلغت قيمة F المحسوبة (45.43) وهي اكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (3.89) عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير الى ان قيمة F المحتسبة معنوية، اما $D.W$ ، فقد بلغت قيمته المحتسبة (2.547) وهي اكبر من (4-du) والبالغة (2.421)، واصغر من (4-dL) والبالغة (3.188) مما يدل على ان قيمة الاختبار قد وقعت في منطقة القرار غير الحاسم، اي عدم التأكد من وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

ج. نتائج التقدير للقطاع الزراعي كنسبة من ال $GDP_{Agriculture}$

تكون نتائج التقدير بالنسبة للنتائج الزراعي هي كالآتي:

$$GDP_{Agriculture} = 1022.746 + 0.859338 EDU_{ex} + 0.027321 P_0$$

$$t = \quad \quad \quad 4.122806 \quad \quad \quad 0.186265$$

$$R = 0.66 \quad \quad \quad \overline{R^2} = 0.58 \quad \quad \quad F = 8.80 \quad \quad \quad D.W = 1.943$$

تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير القطاع الزراعي كقيمة من ال GDP كمتغير تابع وال (EDU_{ex}) وال (P_0) كمتغيرات مستقلة، وقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار ان ال EDU_{ex} يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.859338)، ويلاحظ ان قيمة t المحتسبة مرتفعة والبالغة (4.122806) وهي اكبر من t الجدولية والبالغة (1.782) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على ان ال EDU_{ex} له تأثير ايجابي ومعنوي على ال $GDP_{Agriculture}$ ، وان ارتفاع ال EDU_{ex} بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع قيمة القطاع الصناعي من ال GDP بمقدار (0.859338) والعكس صحيح.

اما بالنسبة الى المتغير المستقل الثاني (P_0)، فقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار ان الـ P_0 يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.027321)، ويلاحظ ان قيمة t المحتسبة منخفضة والبالغة (0.186265) وهي اصغر من t الجدولية والبالغة (1.782) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على ان الـ P_0 له تأثير ايجابي وغير معنوي على الـ $GDP_{Agriculture}$ ، وان ارتفاع الـ P_0 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع نسب القطاع الزراعي من الـ GDP بمقدار (0.027321) والعكس صحيح.

وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.66)، اي بنسبة (66%)، في حين بلغت قيمة معامل التحديد المصحح او المعدل R^2 (0.58)، اي بنسبة (58%)، وهي تشير الى ان نسبة (58%) من التقلبات التي تنتاب قيمة القطاع الزراعي من الـ GDP تعزى الى تقلبات الـ EDU_{ex} والـ (P_0)، وان ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (42%) التي تنتاب قيمة القطاع الزراعي من الـ (GDP) تعزى الى عوامل اخرى لم يحددها النموذج، وبلغت قيمة F المحسوبة (8.80) وهي اكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (3.89) عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير الى ان قيمة F المحتسبة معنوية، اما $D.W$ ، فقد بلغت قيمته المحتسبة (1.943) وهي اكبر من du والبالغة (1.579)، واصغر من الـ ٢ مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.



الاستنتاجات والتوصيات

- الاستنتاجات:

١. هنالك ظاهرة سلبية نحو العمل اليدوي والتعليم المهني في العراق والدول النامية، تتمثل بجزء من القيم الاجتماعية في مجتمعات تتمسك ببنائها السلوكي وتقاليدها القبلية.
٢. ما زالت المفاهيم الاجتماعية الموروثة تتحكم بالعلاقات الاجتماعية والنشاطات السياسية والاقتصادية رغم تيار العولمة الجارف والتحولت الاقتصادية، مما انعكس ذلك سلباً على التربية والتعليم في العراق.
٣. ان غاية التنمية هي رفاه الانسان وجودة التربية واستثمار العقول البشرية، مما يعطي ذلك نتائج كبيرة تساهم في واقع التنمية الاقتصادية للبلد المعني.
٤. ان عملية تحسين التربية والتعليم تؤدي الى تحسين التنمية المستدامة التي تشمل الصحة والتغذية والخدمات والبنى التحتية والمستوى المعاشي وغيرها.
٥. بينت نتائج الدراسة من خلال النماذج القياسية للعلاقة بين نفقات التربية والتعليم وعدد السكان كمتغيرات مستقلة وقيم القطاعات الاقتصادية (الصناعي، التجاري، الزراعي) كمتغيرات تابعة للعراق بان هنالك علاقات طردية موجبة لهذه النماذج وتحقيق نتائج احصائية في النموذج مطابقة للنظرية الاقتصادية، باستثناء متغير السكان في نموذج القطاع الصناعي الاذي ارتبط بعلاقة عكسية مع القطاع الصناعي في العراق.

- التوصيات:

١. زيادة التخصيصات المالية الموجهة للتربية والتعليم العالي من الموازنة العامة، لغرض توفير المستلزمات التعليمية في كافة المراحل، مما ينعكس ذلك بشكل ايجابي لنمو الموارد البشرية.
٢. استثمار العقل البشري العراقي وتنميته علمياً وتدريبه على مستجدات العلم والمعرفة، والاطلاع على تجارب الدول المتقدمة ونقلها الى العراق.
٣. الاهتمام بالموضوع والبحوث التي تخص التنمية الاقتصادية في العراق في قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة واثر جودة التربية والتعليم فيها.
٤. تقديم دراسة احصائية حول اثر التربية والتعليم في المجال الصحي في العراق.

(الملاحق)

السنة	نفقات التعليم	عدد السكان (مليون نسمة)	القطاع الصناعي	القطاع التجاري	القطاع الزراعي
٢٠٠٧	1956	29682	47869	5595	4335
٢٠٠٨	4363.7	31895	73962	8357	4740
٢٠٠٩	6315	31664	51084	9776	5219
٢٠١٠	5715.4	32490	65943	12586	٧٢٩٤
٢٠١١	6623.7	33339	102619	11916	7529
٢٠١٢	7696.1	34196	114945	12286	8922
٢٠١٣	8609	35096	113932	17610	11189
٢٠١٤	8185.1	36005	104953	17485	10877
٢٠١٥	7443.7	36934	56513	17646	7809
٢٠١٦	7829.7	37984	55398	16735	6626
٢٠١٧	3201.5	38858	77098	17096	6280
٢٠١٨	3363.3	39752	103810	16513	4143

بيانات المتغيرات (نفقات التعليم، القطاع الصناعي، القطاع التجاري، القطاع الزراعي) (مليون دولار)

المصدر:

- تم الحصول على البيانات الخاصة بنفقات التربية والتعليم من خلال:
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٨).



- تم الحصول على البيانات الخاصة ب(القطاع الصناعي والتجاري والزراعي) وبيانات عدد السكان من خلال:

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للاعوام (٢٠٠٩-٢٠١٩).

(مصادر البحث)

١. أبو كليله، هاديا محمد ، ٢٠٠١ ، دراسة في تخطيط التعليم واقتصادياته، دار الوفاء للطباعة، الاسكندرية، مصر .
٢. عابدين، محمود عباس (٢٠٠٤) ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ط٢ القاهرة.
٣. عبده، عبد خلف ، ١٩٧٨ ، تنويع التعليم الثانوي حسب حاجات التنمية في سوريا ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق .
٤. قضيب البان، تمارة عبد القادر ، ١٩٩٦ ، قياس العائد الاقتصادي من الانفاق على التعليم ، وزارة الثقافة، دمشق .
٥. نجار، منير احمد ، (١٩٨٨) التعليم بين التكلفة والمردود الاقتصادي ، مجلة بحوث جامعة حلب ، العدد ١١ ، سوريا .
٦. اليونسكو ، مكتب الكتب الأردني ١٩٩٦٠ ، التعليم ذلك الكنز المكنون ، تقرير قدمته الى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية في القرن الحادي والعشرين.
٧. فرج، سكهه جهيه، دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٤)، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد (٣٤)، كانون الاول ٢٠١٧.
٨. القرشي، مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الاردن، ط١، بلا سنة
٩. عبد الخالق ، كريمة كريم جودة ، أساسيات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، ط٢، ٢٠٠٧.
١٠. هاشم الشمري- إيثار الفتلي، الفساد المالي والاداري وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ط١، ٢٠١١.
١١. ابراهيم الشاذلي- محمد الشيخ، اقتصاديات التنمية والتخطيط، الجامعة العمالية- اكااديمية الدراسات المتخصصة، دار المغربي للطباعة، مصر، بلا طبعة وسنة.
١٢. الجوارين، عدنان فرحان عبد الحسين ، التنمية المستدامة في العراق (الواقع والتحديات)، مركز العراق للدراسات للنشر، الساقى للطباعة والتوزيع، بغداد، ط١، ٢٠١٥.

١٣. العقابي، حميد عبد الحسين مهدي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ واثر التشريعات فيه، مركز العراق للدراسات للنشر، الساقى للطباعة والتوزيع، ط١، ٢٠١٥.
١٤. ابراهيم، ابراهيم حربي، التنمية المستدامة في العراق مشاكل وحلول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، ٢٠١٤.
١٥. عبد القادر، نادية مهدي واخرون، الفقر والتعليم في العراق، مجلة الفتح، كلية التربية الاساسية-جامعة ديالى، العدد(٦٤)، ٢٠١٥.
١٦. الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٣ و٢٠١٥.
١٧. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٨).
١٨. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للاعوام (٢٠٠٩-٢٠١٨).
١٩. عامر مؤيد، عراقيون ينتقدون ايقاف الزمالات الدراسية الى الخارج، جريدة المدى، العدد (3517)، ٢٠١٦/٦/٢٢.



The Influence of Education on Economy Development

Dr. Faleh Hassan Ali Al- Quraishi

Dr. Zain Al-Abidin Muhammad Abdul-Hussein

Kay Word: Education- Economy Development-Human Development- Production

Abstract

There is dialectic relation between education and economic development and close reciprocity between economic development and development of human resources as economic development required wide change in production, achievements and thinking in improving work powers, enrolling them in rehabilitating courses, raise their efficacy .Also enrolling them in training workshops, raise the work efficacy, giving them skills , abilities and abilities to endure and its capabilities that could make required development, any increase in production and increase of national fortunes by increase of production in services and goods and this is " an important source " for economic development and increase of the current yea balance.

أثر التربية والتعليم على التنمية الاقتصادية